

آخرون. وفي العام ١٩٠٠، اختفى ثلاثة آخرون تحت ظروف غامضة.

٤ - شهدت الفترة من ١٨٨٩ إلى ١٩١٨ ما مجموعه ٢٥٠٠ حالة «لينشنغ» أخرى (اختطاف مساجين وشنقهم ضد سلطة القانون). وكان معظم ضحايا الاختطاف من السود؛ كما تمّ اختطاف قلة من أعضاء الأقليات الأخرى. ولكن لم يكن هناك سوى حالة واحدة فقط اختطف فيها يهودي، وشنق، وهي حالة ليو فرانك! وهكذا تحوّل الاستثناء إلى قاعدة؛ وتحوّل الخاص إلى عام؛ وتحوّلت الواقعة العابرة إلى رمز عالمي مركزي! وقد أصدر عفو عن فرانك في العام ١٩٨٦، وبزى اسمه.

بين حشد الحقائق ومعرفة الحقيقة

في هذه المقالة، لم نحاول أن نفرض معنى إنسانياً على الحقائق بدلاً من المعنى الصهيوني العنصري اللاإنساني، وإنما وضعناها في سياقها التاريخي - الاجتماعي - الإنساني العريض، فظهر معناها الكامن لوحده، وتكشف لنا أن الضحايا اليهود لم يسقطوا بسبب يهوديتهم المطلقة ولسبب غير مفهوم أو ميتافيزيقي، وإنما سقطوا نتيجة لمركّب من الأسباب الاجتماعية - التاريخية المفهومة، وأن يهوديتهم لم تكن سوى عنصر واحد ضمن عناصر كثيرة؛ بل ولم تكن يهوديتهم ذاتها سوى بلورة لعناصر أكثر عمقاً؛ إذ لا يظهر اليهودي كيهودي، وإنما كمراب (تهمة الدم) أو كألزاسي أو عميل ألماني أو أجنبي (دريفوس) أو شمالي علماني جامعي صاحب مصنع (ليو فرانك)؛ وإن الهجوم الذي كان يتمّ على اليهود ليس مقصوراً عليهم، وإنما هو هجوم موجّه ضد كل القوى المماثلة في المجتمع.

وقد ذكرنا كل هذا لا من قبيل تبرير الهجوم على اليهود، أو غيرهم من أعضاء الأقليات؛ فهذا ممّا لا يسمح به الإسلام (على عكس ما قد يتصوره البعض، وعلى عكس ما يشاع) ولا يمكن تبريره، وإنما ذكرناه من قبيل محاولة فهم الوقائع واستخلاص معناها الحقيقي. ويلاحظ أننا بهذه الطريقة نسقط عن اليهودي عجائبيته وأعجازه وفرادته (التي يصرّ عليها الصهيونيون والمعادون لليهود)، ونستعيد له إنسانيته. وإذا ما أدركنا المغزى الإنساني الكامن في واقعة ما، يكون الحزن من أجل الضحية حزناً إنسانياً لا يوظف في خدمة عقيدة عنصرية استيطانية؛ إذ أنه إذا سقط اليهودي (شأنه شأن أعضاء الأقليات والجماعات الأخرى) ضحية العنف في مجتمعه، يصبح الحل هو أن ينضمّ إلى الجماعات التي تدافع عن حقوق الإنسان (من أعضاء الأقليات الأخرى وأعضاء الأغلبية)، وأن يناضل من أجل حقوقه داخل مجتمعه. وتصبح القضية هي كيف ندافع عن حقوق اليهود السياسية، والمدنية، والدينية (وغيرهم من الأقليات) داخل وطنهم، مثل الاتحاد السوفياتي، لا أن نطالب بتهمجهم (أو خروجهم) كما يفعل العنصريون من الصهيونيين وأعداء اليهود.

وثمة قضية أخرى تتجاوز اليهود والصهيونيين والمعادين لليهود؛ إذ أنها قضية معرفة ذات طابع نظري، وهي علاقة الحقيقة بالحقائق. فنحن كثيراً ما نتصور أن الحقائق هي الحقيقة. ولذا، فنحن نحاول أن نكون «موضوعيين في رصد الحقائق». ولكن الحقائق التي أتى بها الصهيونيون كانت، كلها، حقائق موضوعية، ووقائع ثابتة، حدثت تحت سمع الناس وبصرهم.

فالصهيونيون، في أغلب الأحوال، لا يخلقون الحقائق، وإنما يجتزئونها وحسب. ومن خلال اجتزائها ونزعها من سياقها يفرضون عليها المعنى الذي يريدون. وحيث أنه من المستحيل أن يرصد الإنسان كل الوقائع الخاصة بحدث ما، يصبح الاختيار مسألة حتمية، ويصبح أساس اختيار الحقائق، لا الحقائق ذاتها، هو ما يشكّل مدى صدقها من زيفها. فالصدق والكذب ليسا كامنين